

## جهود علماء العرب والمسلمين في تأصيل مناهج تحقيق النصوص.

### حكيمة بوشاللق جامعة المسيلة

لقد سبق العرب علماء أوروبا إلى الاهتمام للقواعد التي يقابلون بها بين النصوص المختلفة، لتحقيق الرواية والوصول بتلك النصوص على الدرجة القصوى من الصحة.

" ولقد قام فن تحقيق النصوص عند العرب مع فجر التاريخ الإسلامي، وكان لعلماء الحديث اليد الطولى في إرساء قواعد هذا الفن في تراثنا العربي، وتأثر بمنهجهم هذا أصحاب العلوم المختلفة، وإن كثيرا مما تقام به اليوم من خطوات في فن تحقيق النصوص ونشرها بدء من جمع المخطوطات والمقابلة بينها، ومرورا بضبط عباراتها وتخريج نصوصها، وانتهاء بفهرسة محتوياتها مما سبقنا به أسلافنا العظام من علماء العربية الخالدة.

وإن أعظم نشاط فكري قام به العرب يبدو جليا في حقل المعرفة التجريبية ضمن دائرة ملاحظاتهم واختباراتهم، فإنهم كانوا يبدون نشاطا واجتهادا عجيبين، ويرتبون ما تعلموه من التجربة أو أخذوه من الرواية والتقليد، لذلك فإن أسلوبهم في البحث أكبر ما يكون تأثيرا عندما يكون الأمر في نطاق الرواية والوصف - كما يقول فرانز روزنتال - في كتابه " مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي" - ؛ حيث لم تنشأ الحاجة إلى هذا العلم عند العرب إلا عندما قل الاعتماد على الرواية الشفوية في تحصيل العلم، فقد كان الشك في الكلمة المدونة، وعدم الثقة بما هو مكتوب هو السبب في أنهم لم يكونوا يجيزون لأحد أن يقرأ شيئا من كتاب معين، أو يذكر من هذا الكتاب شيئا ي مؤلفاته، إلا إذا كان قد قرأ هذا الكتاب على مؤلفه، أو على من قرأه على مؤلفه، أو على من قرأه على من قرأه على مؤلفه... إلخ، وحصل من شيخه على إجازة برواية هذا الكتاب أو ذاك، وقد بقيت لنا هذه الطريقة في قراءة القرآن وحفظه، فإن المتبّع حتى اليوم، أنه لا تُقبل قراءة القرآن إلا ممن تلقاه عن شيخ من الشيوخ الذين حفظوه عن شيوخهم بالتلقي الشفوي جيلا بعد جيل<sup>106</sup>.

وقد ضبّطت هذه الروايات الشفوية ووضع العلماء قواعد لطرق أخذ العلم وتحمله

منها: السماع، القراءة على الشيخ، السماع على الشيخ بقراءة غيره، الإجازة،

<sup>106</sup> - محمد علي عبد الكريم الرديني وشلتاغ عبود، منهج البحث الأدبي واللغوي، دار الهدى، عين مليلة -

الجزائر: ط: 2010م، ص: 301.

**المناولة\*، الكتابة والمكاتبة، والوجادة\*\*،** وقد سادت هذه الطرق في القرون الأولى للإسلام، وكانوا لا يقبلون من أحد أن يأخذ علمه عن الكتب وحدها، ويسمون من يفعل هذا (بالصحفي)؛ أي الذي يأخذ علمه عن الصحف بلا سماع عن الشيوخ. وحين عمت "الوجادة" في القرن الرابع الهجري، نشأ فن تحقيق النصوص عند علماء العربية بحيث لم يقتصر الأمر في ذلك على الناصية العلمية بل تعداه إلى التأليف النظري في قواعد هذا الفن، فرأى العلماء أنه لا مناص من وضع القواعد لضبط المؤلفات وتصحيحها، وكيفية كتابتها على أسس واضحة في الضبط بالشكل، واستخدام علامات مختلفة لإصلاح الخطأ، أو تعديل العبارة، أو حذف بعض أجزاءها، أو إضافة جديد إليها، وعمل الرموز المفهمة للاختصار في أسماء العلماء، وأسماء الكتب وغير ذلك من القواعد والاصطلاحات التي لا بدّ منها لضبط الكتب وتصحيحها<sup>107</sup>.

وتعد هذه القواعد في غاية الأهمية؛ لأنها تلقي الضوء كثيرا على قراءة تراثنا المخطوط في تلك العصور، كما أنها تحمل في طياتها بذور "علم تحقيق النصوص" بمعناه الحديث. وكان أول من اهتم بهذه المسائل وإبرازها من العلماء، هم رجال الحديث الذين كان لاهتمامهم البالغ بعلوم الحديث ونقده، ومعرفة الرجال، والعناية بضبط أسمائهم وألقابهم وكنائهم، وتبيين المشتبه منها، أثر كبير في عنايتهم كذلك بطريقة كتابة مؤلفاتهم، ووضع القواعد لضبطها وتحريها، واختيار الطريقة المثلى لذلك.

#### **\* أهم من ألف في هذه القواعد:**

- يرى ابن حجر أن كتاب "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" للحسن بن عبد الرحمان بن خلاد (ت 360هـ) أول كتاب في علم دراسة الحديث؛ حيث تحدّث في الجزء السابع منه عن بعض الإرشادات التي يجب أن تتبع حين الكتابة، ومنها: وضع دائرة للفصل

---

\* المناولة: وذلك بأن يعطي الشيخ لتلميذه أصل كتابة، أو الكتاب الذي يرويه، أو يعطيه نسخة مقابلة منه، ويقول له: هذا كتابي، وقد أجزتك روايته، وتكون هذه النسخة ملكا له، أو يشترط على التلميذ أن ينسخ منه نسخة، ثم يعيد الأصل للشيخ، ويقول المتحمّل بهذا الطريق: حدّثني مناولة، ينظر: المرجع نفسه، ص: 302.

\*\* الوجادة: تعني استخدام أحد الكتب والنقل عنه دون رواية عن مؤلفه أو عن روايه، وبغض النظر عن المعاصرة أو القدم، ويقول المتحمّل بهذا الطريق: وجدّ في كتاب فلان، أو قال، أو: حدّث، ينظر: المرجع نفسه، ص: 302.

107 - المرجع السابق، ص: 303.

بين الحديثين، وعن طرق معالجة الخطأ في الكتابة من الضرب والحك، والتخريج على الحواشي، والحرف المكرر، وأي المكررين أول بالضرب عليه، والنقط والشكل، والتبويب وغير ذلك.

- كتاب "الكفاية في علم الرواية" للخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي (ت 463هـ).

- كتاب "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب البغدادي أيضا.

- كتاب "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع" للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ).

- "مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث" لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمان الشهرزوري (ت 643هـ).

- "تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم" لابن جماعة محمد بن إبراهيم (ت 733هـ).

- "المعيد في أدب المفيد والمستفيد" لعبد الباسط بن موسى العَلَمَوِي (981هـ).  
إن المفهوم الذي ينطوي عليه ما يسمى اليوم (علم تحقيق المخطوطات) قد عمل بأصوله العرب المسلمون عند تدوينهم للقرآن الكريم والسنة الشريفة، منذ عهد النبي (ص)، ثم دوّنوا هذا العلم وقعدوه بشكل ناضج في تصانيفهم المتعلقة بعلوم الحديث منذ القرن الرابع الهجري، ولعل الوجادة - تعرفنا عليها سابقا - كان له الأثر الواضح في ظهور هذا العلم في مؤلفات علم الحديث<sup>108</sup>.

### والتحقيق في تراثنا كلمة قديمة لغة واصطلاحاً:

ففي اللغة: يقال: حقّ أمر: صحّ وثبت ووجب، وأحقّ الأمر: أحكمه وصحّحه، وحقّق الرجل القول: صدّقه، وفي اللسان: تحقق عنده الخبر، أي صحّ، وحقّه وحقّقه: صدّقه،

---

108 - محمود مصري، تأصيل قواعد تحقيق النصوص عند العلماء العرب والمسلمين، جهود المحدثين في أصول تدوين النصوص، مجلة معهد المخطوطات العربية - علمية، نصف سنوية، محكمة، تعنى بالتعريف بالمخطوطات العربية، وفهرستها، ونشر النصوص المحققة، والدراسات القائمة عليها، والمتابعات النقدية والموضوعية لها - المشرف على التقرير: أحمد يوسف أحمد محمد، رئيس التحرير: فيصل عبد السلام الحفيان، القاهرة - مصر، مج: 49، 1426هـ / 2005م، 1، 2 / 35.

وحققت الأمر وأحققته: كنت على يقين منه، وأحققت الأمر إحقاقا إذا أحكمته وصحَّحته.<sup>109</sup>

أما في الاصطلاح، فالتحقيق هو: إثبات المسألة بدليلها.<sup>110</sup>

وقد أطلق الجاحظ في رسائله على العلم المدقق اسم المحقق، فقال: "إنه لم يخل زمن من الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة، إلا وفيه علماء محقُّون، قرءوا كتب من تقدَّمهم، ودارسوا أهلها"<sup>111</sup>

فالتحقيق تصحيح الأخبار من جهة، وإثبات المسائل بأدلتها من جهة أخرى؛ ولذلك سمي صاحب هذا المنهج من العلماء محققاً ومحققاً.

والكتاب المحقَّق في الاصطلاح المعاصر هو الذي صحَّ عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه.

وهكذا فقد اشترك المعنى اللغوي للتحقيق مع المعنى الاصطلاحي القديم والحديث من جهة: الإثبات والتصحيح والإحكام.

والخطوات المتعلقة بالنصوص إثباتاً وتصحيحاً وإحكاماً كانت مجال عمل أئمة الحديث وعلومه، فكان لهم الفضل بذلك في وضع ضوابط هذا الفن؛ من أجل الوصول إلى نص المحقَّق، ثم انتقل عنهم هذا المنهج إلى علماء الحضارة العربية الإسلامية بمختلف فروعها، فكانوا قدوةً لغيرهم في هذا الميدان.<sup>112</sup>

وحرص علماء الحديث على ضبط لفظ رسول الله (ص)، ونقله كما هو من منطلق فهمهم لوجوب صيانة الوحي من أن يداخله ما ليس منه، حتى لا يتحرّف الدين، فكانوا سببا في <sup>113</sup> ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ حفظ الوحي الذي تكفّل به الله تعالى بقوله:

109 - ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان، ط: 04، 2005م، مادة (حقق).

110 - علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي، كتاب التعريفات، تحقق: نصر الدين تونسي، شركة القدس، القاهرة - مصر، ط: 01، 2007م، ص: 94.

111 - محمود مصري، المرجع السابق، ص: 36.

112 - المرجع السابق، الصفحة نفسها.

113 - سورة الحجر، الآية: 09

والمقصود بالذكر - كما هو معلوم - القرآن الكريم حفظه الله تعالى من التبديل والتحريف أو الزيادة والنقص.<sup>114</sup>

والوحي لفظ يمكن أن نطلقه أيضا على الكتاب والسنة الشريفة لقوله صلى الله عليه وأزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل ﴿وسلم﴾ أوتيت الكتاب ومثله معه"، وقوله تعالى: وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي <sup>115</sup>، وقال أيضا: ﴿إليهم ولعلهم يتفكرون﴾، بين لنا القرآن الكريم في هاتين الآيتين وفي آيات <sup>116</sup> اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون كثيرة أن رسول الله (ص) وظيفته البيان لكتاب الله، أو بعبارة أخرى أن موقع الحديث النبوي من القرآن هو موقع المبيّن من المبيّن، وهذا البيان ليس قاصرا على مجرد التفسير، بل له أوجه عديدة تجعل العمل بالقرآن في أركان أبنيته العظيمة مفتقرا إلى السنة لا يستغني عنها.<sup>117</sup>

وعلى الرغم من أن كتابة الحديث بدأت في وقت مبكر - كما أثبتته المحققون - منذ عهد رسول الله (ص)، فإن اعتماد الصحابة كان على الحفظ في الصدور لا السطور، ولما انتشر الإسلام، واتسعت رقعته، ومات معظم الصحابة، وقلّ ضبط الحديث ظهرت الحاجة الملحة إلى التدوين، لا سيما أن تطاول الزمن يعني تطاول سلسلة إسناد الحديث: فلان عن فلان عن فلان...، فيصعب الحفظ في الصدور.

ومع ظهور الحاجة إلى التدوين بدأت تتنامى قواعد تحقيق النصوص التي ساروا عليها منذ ذاك الحين، ثم قاموا بإثباتها في مصنفاتهم العلمية في ما بعد، ومنذ انتشار التدوين أصبحت الكتابة ركنا أساسيا اعتمد عليه العلماء في حفظ الحديث وضبطه، فقام الكتاب بدور كبير في الرواية يشبه دور الراوي، وكان شرط الاعتماد على النسخة أن يقرأها راويها على مؤلفها، أو تقابل بنسخة المؤلف، أو نسخة صحيحة مقابلة على نسخة المؤلف، أو نحو ذلك مما نُسخ وصحّح على النسخ المقابلة المصحّحة.<sup>118</sup>

<sup>114</sup> - جلال الدين أحمد المحلي، وجمال الدين عبد الرحمان السيوطي، تفسير الجلالين، دار الفكر، ص: 216.

<sup>115</sup> - سورة النحل، الآية: 44.

<sup>116</sup> - سورة النحل، الآية: 64.

<sup>117</sup> - نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، ط: 02، 1399هـ - 1979م، ص: 22.

<sup>118</sup> - محمود مصري، تأصيل قواعد تحقيق النصوص، ص: 37.

وقد استنَّ المحدثون آداباً تُحقق الضبط الكامل لما يُكتب على الصحف، ووضعو تبعاً لذلك مصطلحات ساروا عليها والتزموا بها، فلا يكون الكتاب مقبولا، إلا أن ينضبط بهذه الآداب وهذه المصطلحات، فكان هذا أساسا لقواعد تحقيق النصوص، وهذه الآداب لخصها لنا المؤلف محمود مصري في اثني عشر أساسا منها:

1- إذا نسخ شيئا من كتب العلم الشرعي فينبغي أن يكون على طهارة، مستقبل القبلة، طاهر اليدين والثياب والخبر والورق.

2- يتدئ الكتاب بكتابة (بسم الله الرحمن الرحيم)، ولو لم يكتبها المصنّف.

3- يكتب بعد البسملة، قال الشيخ، أو قال المصنّف، ثم يشرح في كتابه ما صنّفه.

4- يختم كتابة الكتاب، والجزء بالحمدلة والصلاة على رسول الله (ص).<sup>119</sup>

وهكذا فإن قواعد القدامى من علماء الحديث في شروط الكتاب المقبول وأصول التدوين، هي التي أرست أصول التحقيق العلمي للنصوص المدوّنة، فسبقوا بذلك الغرب الذي لم يعرف أصول التحقيق وقواعده حتى منتصف القرن التاسع عشر. لكن يبقى الهدف الرئيس من خلال الجمع والتحقيق هو الانتفاع بالتراث العلمي الذي خلفه لنا أسلافنا، والذي لا يزال كثير منه مخطوطا، وكثير مما طُبِع لم يستوف شروط التحقيق العلمي الكامل، نتيجة الجهل بالقواعد، والجهل بما تعارفوا عليه من الاصطلاحات.

وكان العرب في جاهليتهم ينتجون أدبا - شعرا ونثرا- فيما يُجَدُّ لهم من مناسبات وما يعرض لمهم من أحداث، فقد تدعو دواعٍ للخطابة، وللمثل فيضربون، وللشعر فيشعرون، وكان يقابل هذا النتاج عملية أخرى مكّملة لها، وهي عملية حفظ هذا النتاج، فقد كان النص الأدبي يلقي شفهيًا<sup>120</sup>، لذا اتجه المسلمون إلى التدوين يسجلون به ما يصدر عنهم، وما يحتفظون به في صدورهم، أو يتناقلونه بالرواية عن أسلافهم، أي منذ انتقل العرب من الجاهلية إلى الإسلام، ومن البداوة إلى الحضارة، فكان جمع القرآن وكتابته في المصحف أول ما أُنْجِهُوا من ذلك إليه، وحرصوا عليه حتى لا يعرض

119 - المرجع نفسه، ص ص: 62، 63.

120 - ينظر: عبد المجيد دياب، تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط: 02.

1993م، ص: 19.

له شيء من آثار ما يصيب الذاكرة  
أو ما يتعرض له القراء من القتل في وقائع الفتوح وميادين القتال، ثم لم يلبث التدوين  
أن أصبح نزعةً غالبيةً تسيطر على الحياة العربية في شتى وجوهها، ولم تلبث هذه النزعة  
أن غلبت شعور التحرج الذي كان يُدخل أئمة المسلمين في تدوين الحديث حذراً من  
أن تصير الأمور إلى ما صارت إليه عند أهل الكتاب حين دَوَّنوا مع كتاب الله كُتُباً  
لأنبيائهم وعلمائهم، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، كما جاء في بعض الآثار، فلم  
يكد القرن الأول يُشرف على النهاية حتى وجدنا عمر بن عبد العزيز يبعث إلى أبي  
بكر بن محمد بن عمرو بن حزم كتاباً يُرغب فيه أن ينظر ما كان من حديث رسول  
الله (ص) أو سنته، فيكتبه خوفاً من دروس العلم وذهاب العلماء.

كما أخذ التدوين سبيله إلى البيئات العلمية والأدبية وفرض نفسه عليها حتى لنجد  
شاعراً أمياً بدوياً مثل ذي الرمة يُؤثر أن يُكتب شعره فيقول: "اكتب شعري، فالكتاب  
أحب إليّ من الحفظ؛ لأن الأعرابي نسي الكلمة، وقد سهر في طلبها ليلته، فيضع في  
موضعها كلمة دونها، ثم ينشدها الناس، والكتاب لا يُنسى ولا يُبدل كلاماً  
بكلام".<sup>121</sup>

#### وتحقيق التراث يتضمن أمرين: تحقيق نسبة النص إلى من هو منسوب إليه،

والثاني: تحقيق النص في ذاته.

أما الأول (نسبة النص): فيدعو إليه عالم الكتب الذي أصابه ما أصاب من قبل  
عالم الشعر من الوضع والتزوير — ولعل مقولة ذي الرمة أكبر دليل على ذلك — فكما  
نشأت في أوائل القرن الثاني ظاهرة وضع الشعر ونخله للشعراء المتقدمين، حين أصبح  
الشعر باباً من أبواب الفخر، ووسيلة من وسائل المجد القبلي، بما ينوه من مآثر القبيلة  
ويشيد بها، وحين أصبح سلعة يغالي الرواة بها بقدر ما يحرص ملتمسوها من الأمراء  
والعلماء على الظفر بها، فصارت رواية الشعر بذلك تجارة، فإذا اعوزت تلك السلعة

<sup>121</sup> — ينظر: محمد طه الحاجري، تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً، مجلة دراسات في التراث، مجلة عالم الفكر،

المجلد الثامن، العدد الأول، أبريل — مايو — يونيو، 1977م، ص ص: 11، 12.

فلا بأس من الاحتيال لذلك بالصناعة والتزييف، كما تزييف الآثار وتُرْوَج، كذلك كان الأمر في الكتب.

وكان من أسباب ذلك صناعة الوراقة التي آل الأمر فيها إلى أن بعض من كان لا يرى فيها إلا أنها مهنة من مهن العيش وباب من أبواب الاتجار، فكان لا يحفل إلا بما يمكن أن تتيحه له من كسب، وما تحقّقه له من عائد، فكان يلجأ إلى أن ينحل بعض مشاهير الكتّاب والعلماء ما ليس لهم، ومن ذلك جاءت بعض الكتب المنسوبة إلى بعض كبار العلماء مثيرة للشك في نسبتها إليهم، ككتاب فتوح الشام المنسوب للواقدي، ونسبة كتاب الإمامة لابن قتيبة.<sup>122</sup>

أما تحقيق نص الكتاب: تحقيقا يهدف إلى أن يجيء على الصورة التي أداها لنا مؤلفه بريئا مما طرأ عليه من تحريف أو داخله من تغيير أو غشيه من اضطراب فأمر لا شك في ضرورته، أداء لحق الأمانة العلمية، ومن حق تراثنا أن نخلوه بوجهه الحق الأصيل الصادق.

وقد مُني هذا التراث بالتعرض لما نُكر كثيرا منه، من تحريف وتصحيف وتشويه وخلط وسقط وإقحام.

وإذا كان ذلك يرجع في حالات كثيرة إلى ما يمتحن به الكتاب من نسخه من جهل الناسخ إذ يسيء القراءة، فيبدل ويغيّر إلى ما يخيّل إليه أنه الأصح أو الأفق، أو ما إلى ذلك فإن مرجع الأمر أولا إلى طبيعة الخط عامة والخط العربي خاصة؛ ذلك أن الخط في عمومهِ ليس إلا رموزا مقارنة تدل على الكلام الذي يريد صاحبه أدائه بالكتابة، وطبيعة الرمز القصور بذاته عن تعيين المراد تعيينا لا خلاف عليه.

\* شروط التحقيق: ولتحقيق النص لا بد من أن تتوفر شروط في المحقق وفي النص ذاته:

– أما المحقق: فينبغي – إلى جانب كونه من أصحاب الضمير العلمي المتخرج – أن يكون عالما بموضوع النص الذي يحققه عارفا بالأساليب المتبعة في معالجة ذلك الموضوع، والأسلوب الغالب على العصر الذي ينتمي إليه ذلك النص من ناحية

<sup>122</sup> – محمد طه الحاجري، تحقيق التراث، ص: 17.



صياغة الجملة، والمفردات الشائعة، والأخطاء الغالبة، متمرسًا بقراءة الخطوط المختلفة، مشرقية ومغربية، أو على الأقل خطوط نسخ النص التي بين يديه.

وأما ما يتعلق بالنص: فأول ذلك تقصي مخطوطاته في المكتبات المختلفة، واستحضارها أو استحضار صورها، ودراستها، ومعارضة بعضها لبعض، ومحاولة التعرف بذلك على عهد نُسخ كل منها، بملاحظة وطريقة الخط ونوع الورق وما إلى ذلك، إذا لم تكن توارىخها مثبتة عليها، ثم التعرف على الخصائص الموضوعية لكل منها، ومحاولة التعرف كذلك إلى ما قد يكون من صلات نسب بينها، فربما أتاح ذلك للمحقق ما يبرر اتخاذ إحداها أصلاً، إن لم يكن بينها ما يوجب ذلك لها،... ومن هذه الدراسة محاولة استخلاص شيء من ملامح ناسخها العقلية، كأن يكون الناسخ جاهلاً أو مثقفاً أو عالماً، وقد يكتفي الناسخ الجاهل يرسم الحروف على ما خُيِّلَت إليه، وفي الصورة التي مثلت أمامه دون أن يدرك مدلولها، وقد يكون متسامحاً فلا يعبأ بأن يتجاوز ما غمض عليه ويغفله.

وأما الناسخ المثقف فقد يكون أميناً في تأدية ما ينسخه، وقد يكون رجلاً متحذلقاً تغلبه حذلقته على أمره، فلا يرى بأساً في أن يقحم نفسه على النص، ويستبيح لنفسه أن يضع كلمة مكان كلمة يرى أنها أحق بمكانها منها إلى غير ذلك من صور التعرُّف في النص والتحكم فيه.<sup>123</sup>

ومنه لكل أمة من الأمم تراثها المخطوط الذي يستوعب نتاجها الفكري في مختلف مجالات المعرفة، ولقد كان اختراع الطباعة بالحروف المتحركة بداية عصر جديد ليست في تاريخ الكتب فحسب، وإنما في تاريخ الفكر الإنساني والحضارة الإنسانية، فقد أتاحَت الطباعة للكتاب الواحد أن يصدر في آلافٍ من النسخ بعد أن كان يصدر في أحادٍ، ومن ثم أتاحَت للأفكار أن تنتشر بين الناس انتشاراً لم يكن إليه سبيل في عصر المخطوطات.

وحين ظهرت الطباعة كان طبعياً أن ينشأ التفكير في نشر التراث المخطوط وفي تقنين عملية النشر هذه؛ ذلك أن الكتاب المخطوط غالباً ما تكون نُسخه مبعثرة في

<sup>123</sup> - محمد طه الحاجري، تحقيق التراث، ص: 19، 20.

مكتبات متباعدة، وأن كل نسخة من نسخة تختلف عما عداها في دقتها ودرجة كمالها، وفي نوع خطها ومدادها وورقها، وفي تاريخ نسخها ومكان هذا النسخ، وفيما تحمله من تمليكات أو سماعات أو إجازات أو معارضات، فأئى النسخ أحق بالنشر؟ القديمة أم الحديثة؟ الكاملة أم الناقصة؟ الواضحة أم الغامضة؟ الموثقة أم غير الموثقة؟. ولقد ذهب المحققون مذاهب شتى في التحقيق، فمنهم من رأى أن مهمة المحقق تقتصر على دراسة النسخ المتعددة للكتاب واختيار أصل من الأصول ونشره مع بيان الاختلاف بينه وبين النسخ الأخرى للكتاب، ومنهم من ذهب إلى وظيفة المحقق لا تقتصر على المقابلة وإنما تتعداها إلى تخريج النصوص التي أخذها المؤلف عن غيره، أي ردها إلى مصادرها واثبات تلك المصادر، ومنهم من ذهب إلى أكثر من ذلك وطالب المحقق بأن يُدلي بدلوه فيما ينشر، وأن يتدخل عند الضرورة للتصحيح أو للتعليق أو للتوضيح والتعريف.

واختلفوا في حجم هذه التعليقات والشروح ومدى استيفائها وموضعها من الكتاب، ها تذكر في الحواشي أم تُجمع في قسم مستقل يعقب النص الأصلي؟ كما اختلفوا حول ما يوجد من نقص أو خطأ، وهل يصحح في المتن ويُشار إلى ذلك في الحاشية؟ أم يُذكر النص كما هو ثم ينبّه على الخطأ ويُذكر الصواب في الحاشية؟ ومثل هذه الأمور التي الأمور التي اختلفت فيها الاجتهادات هي التي دعت إلى التفكير في وضع قواعد يحكم إليها لضمان قدر من التوحيد في الممارسات التي تتم في هذا المجال. وإذا كانت تلك القواعد والأسس ضرورية لنشر أي تراث مخطوط، فإن الحاجة إليها في التعامل مع تراثنا العربي المخطوط أشد إلحاحاً؛ لأن المخطوطات العربية تمتد على مدى زمني يزيد على عشرة قرون تبدأ مع بداية حركة التأليف عند العرب، وتستمر حتى ظهور أول مطبعة بينهم منذ أقل من قرنين، وتمتد على رقعة مكانية شاسعة لا تقتصر على كل شبر بلغة الإسلام اللغة العربية، وإنما تمتد إلى بلاد أخرى كثيرة انتقل إليها التراث العربي المخطوط .

وهذان البعدان: الزمني والبعد المكاني يزيدان تحقيق المخطوطات العربية تعقيدا على تعقيد نتيجة لاختلاف نُسخ الكتاب الواحد باختلاف الأمكنة والعصور<sup>124</sup>.

1	<ul style="list-style-type: none"><li>• 1</li><li>• 2</li></ul>
1	<ul style="list-style-type: none"><li>• 1</li><li>• 2</li></ul>
1	<ul style="list-style-type: none"><li>• 0</li><li>• 0</li></ul>

<sup>124</sup> - برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب ، إعداد وتقديم: محمد حمدي اتلبركي، دار المريخ،

الرياض - السعودية، 1402هـ - 1982م، ص: 1- 3